الاطلاع على عمل مصلحة الأحوال المدنية بالمحافظات المحررة

عدن / خاص :

ترأس اللواء الركن عبدالماجد بـرك الـعـامـري وكـيـل وزارة الداخلية لقطاع الخدمات المدنية، في العاصمة المؤقتة عدن، اجتماعاً موسعاً بقيادة مصلحة الأحوال المدنية والسجل المدني، للاطلاع على مستوى سير العمل في المصلحة وفروعها في مختلف المحافظات المحررة.

ووقف الاجتماع، الذي حضره رئيس مصلحة الأحوال المدنية والسجل المدني الـلـواء سند جميل محمد، ووكيل مصلحة الأحوال المدنية والسجل المدني اللواء الدكتور محمد عيدروس باهارون، ومدراء عموم الإدارات العامة بالمصلحة، أمام توجيهات وزير الداخلية بتشكيل لجنة للنزول الميداني إلى مصلحة الأحوال المدنية والسجل المدني؛ لتقييم الأداء وسـير العمل والانضباط الوظيفي ومراجعة الامور المالية والفنية، المتعلقة بعمل المصلحة ومـراجـعـة السجل المدني وآلية العمل المتبعة والجوانب القانونية والرفع بها لمعالي الوزير لاتخاذ ما يلزم.

وناقش الاجتماع، مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين ومـدى حصولهم على الوثائق الثبوتية وغيرها من الوثائق المـدنـيـة الـتـي تستخرجها المصلحة.

واسـتـعـرض وكـيـل وزارة الداخلية اللواء العامري، تقارير شاملة مقدمة من قيادة مصلحة الأحوال المدنية والسجل المدني، حول سير أداء العمل والإنجازات المحققة، بشأن مشروع البطاقة الاليكترونية الذكية واوجـه النجاحات والقصور التي تعتري سير العمل بهذا المشروع العظيم في رئاسة المصلحة وفروعها بالمحافظات المحررة، وكذلك تشكيل لجان فنية متخصصة بالنزول على الفروع، وخطط العمل للفترة القادمة، والتي من شأنها الإسهام في النهوض بمستوى عـمـل المصلحة، بالإضافة إلى الصعوبات التي تواجهها والمعالجات المقترحة للتغلب عليها.

وفي الاجـتـمـاع نقل الـلـواء العامري تحيات وزير الداخلية اللواء الركن إبراهيم حيدان، وحـرصـه عـلـى تـذلـيـل كافة العراقيل التي تواجه سير العمل بالمصلحة، بما يضمن تقديم أفضل الخدمات للمواطنين وتسهيل الإجراءات لهم، مشيدا بالجهود المبذولة من جانب قيادة مصلحة الأحوال المدنية والسجل المدني ومـدراء عموم الإدارات بالمصلحة، ومـدراء الإدارات والمراكز بالمحافظات والمديريات، خلال العام الحالي، حاثا إياهم على بذل المزيد من الجهود لتحسين العمل في ظل الإمكانات المتاحة أمامها، وتقديم المزيد من التسهيلات للمواطنين وتذليل معاملاتهم وإنجازها في أسرع وقت ممكن.

ونـــوه الـــلـــواء الـعـامـري، بـالإنـجـازات الـتـي حققتها مصلحة الأحـــوال المدنية والسجل المدني خـلال الفترة الماضية، والجهود المبذولة في الوقت الراهن لتطوير آليات العمل بالمصلحة على أعلى المستويات مواكبة لمتطلبات المرحلة الراهنة.

من جانبه استعرض رئيس مصلحة الأحـــوال المدنية والسجل المدني اللواء سند جميل محمد، الأوضاع العامة وآلـيـات سـير العمل، مقدما حزمة من المقترحات والمعالجات للصعوبات التي تواجه سير العمل، مؤكـدا الـحـرص على الارتـقـاء بـالـعـمـل وخـدمـة المواطنين وتحقيق المزيد من الإنجازات.

بلادنا تشارك في أعمال دورة مجلس التجارة والتنمية (الأونكتاد) بجنيف

جنيف / سبأ:

شاركت الجمهورية اليمنية، أمس في الجلسة الافتتاحية لأعمال الدورة الـ71 لمجلس التجارة والتنمية (الأونكتاد) المنعقدة في قصر الأمم المتحدة في جنيف، بوفد ترأسه مندوب اليمن الدائم لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف السفير علي مجور.

وناقشت الدورة، العديد من القضايا المحورية المتعلقة بالتنمية الاقتصادية العالمية مع التركيز على التحديات التي تواجه الدول النامية في ظل الأوضاع الاقتصادية الدولية الراهنة، وتعزيز الحوار بين الـدول الأعضاء وتبادل الـخـبرات حـول كيفية تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق الازدهار العالمي.

وأكـد الدكتور مجور في كلمة اليمن التي القاها في الـــدورة، على أهمية مواجهة التحديات الناجمة عن التغير المناخي، وتداعيات ذلك على بلادنا حيث جرفت السيول قـرى بأكملها وتسببت بتشريد ما يزيد عن خمسمائة ألف شخص. مشيراً إلى أن هذه الكوارث لا تشكل تهديداً على حياة الناس وممتلكاتهم فحسب، بل تؤثر أيضاً على البنية التحتية الاقتصادية والزراعية، داعـيـاً المجتمع الـــدولي وبـالأخـص الدول الصناعية الكبرى التي تتحمل المسؤولية الكبرى عن الانبعاثات المسببة للتغير المناخي إلى تكثيف الجهود لدعم الدول النامية والأقل نمواً في التكيف مع هذه التحديات وجبر الضرر.

كما تطرق إلى أعباء الديون المتزايدة على العديد من الـدول، مشدداً على ضرورة إيجاد حلول عملية تخفف من هذه الأعباء، بما في ذلك إعادة هيكلة الديون وتسهيل الوصول إلى التمويل الدولي.

واشـــار مجور الى الهجمات التي تشنها مليشيات الحوثي الإرهابية على السفن التجارية وما لذلك من أثر بالغ على الملاحة الدولية، وزيادة معاناة الشعب اليمني، إزاء ارتفاع اسعار المواد الأساسية بسبب تضاعف تكاليف الشحن المترتبة على ذلك.

وجـدد السفير مجور، حرص اليمن على تعزيز التعاون مع شركائها الدوليين والإقليميين لتحقيق أهـداف التنمية المستدامة، وتطوير القدرات المحلية في مجالات التجارة والاستثمار، وبما يسهم في تنويع الاقتصاد وخلق فرص عمل جديدة.

الجدير ذكـره، أن مجلس التجارة والتنمية هو الهيئة الرئيسية لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الذي يعنى بمناقشة القضايا الاقتصادية والتنموية العالمية، وتقديم التوصيات المتعلقة بتعزيز التجارة والتنمية المستدامة.

شارك في الدورة نائب المندوب الدائم الدكتور حميد عمر، والسكرتير الأول في السفارة يحيى الرفيق.

الصناعة توقع مذكرة تفاهم مع مؤسسة حاضنة بناء لريادة الأعمال

عدن / سبأ:

وقعت وزارة الصناعة والتجارة، أمس في العاصمة المؤقتة عدن، مذكرة تفاهم، مع مؤسسة حاضنة بناء لريادة الأعمال (اليمن) بحضور وزيـر الصناعة والـتـجـارة محمد الأشول.

وقع الاتفاقية من جانب الـوزارة وكيل قطاع التجارة الخارجية محمد الحميدي، ومـن جانب مؤسسة حاضنة بناء لـريـادة الأعـمـال ـ اليمن رئيس المؤسسة الدكتور ربيع العوبثاني.

وهدفت المذكرة إلى التعاون والعمل على تحسين بيئة ريادة الأعمال في اليمن وفق توجهات الوزارة لتطوير بيئة الأعمال التجارية بما يتوافق مع التطورات التقنية والفنية والإدارية وأنظمة الحوكمة والعمل المؤسسي في القطاع الخاص، وكذا تعزيز وتشجيع دور رواد الأعـمـال والشباب على مستوى اليمن من خلال مساعدة الشباب، وأصحاب الأفكار المبتكرة والمبدعين والمخترعين لتدريبهم واحتضانهم وتقديم خدمات الإرشاد والتوجيه وعمل دراسـات الجدوى الاقتصادية وتحويل الأفكار المبتكرة في كافة القطاعات الحيوية لتصبح مشاريع ريادية ذات قيمة ونماذج يحتذى بها للمساهمة الفاعلة في تنمية وتطوير الاقتصاد اليمني.

كما تهدف المذكرة، إلى إدماج رواد الأعمال في بيئة الأعمال التجارية والصناعية والخدمية في اليمن، وتعزيز دورهم في صياغة ومناقشة التصورات المستقبلية للاقتصاد اليمني، وإبراز دور الشباب وسيدات الأعمال في أعمال وأنشطة الغرف التجارية في كافة أنـحـاء اليمن، والسعي لتعزيز ثقافة العمل والشراكة وتـكـويـن المجتمعات والتكتلات الاقتصادية المشتركة بين الشباب وأصحاب الأعمال والبيوت التجارية.

وأكد الوزير الأشـول، دعم الوزارة لكافة التوجهات الساعية إلى تهيئة بيئة ريـادة الأعـمـال .. مشيرا إلى استعداد الـوزارة لتقديم كافة أوجه الدعم لمؤسسة حاضنة بناء لريادة الأعمال باعتبارها مبادرة شجاعة في ظل هذه الظروف الاستثنائية التي تمر بها بلادنا، لتقوم بعملها على أكمل وجه.

محافظ المهرة يشدد على تكاتف المكونات السياسية والاجتماعية للحفاظ على الاستقرار

الغيضة / خاص :

التقى محافظ محافظة المهرة محمد علي ياسر، عضو هيئة رئاسة المجلس الانتقالي الجنوبي الدكتور سالم علي القميري، ورئيس الهيئة التنفيذية للمجلس الانتقالي بالمحافظة مجاهد بن عفرار ونائبه مصعب بن حيمد، بحضور الأمين العام للمجلس المحلي سالم عبدالله نيمر، ووكيل المحافظة الشيخ صالح عليان.

وخلال اللقاء شدد المحافظ بن ياسر، على ضرورة تكاتف جميع المكونات السياسية والاجتماعية للحفاظ على الأمن والاستقرار الذي تنعم به المحافظة، وتعزيز جهود السلطة المحلية لتوفير الخدمات للمواطنين.

ورحب المحافظ بقيادة المجلس الانتقالي، مؤكداً أن السلطة المحلية ترحب بأي ملاحظات أو مقترحات من مختلف المكونات السياسية وتقف مع الجميع على مسافة واحدة.

بدورهم عبر قياديو المجلس الانتقالي عن شكرهم للمحافظ بن ياسر، على حسن الاستقبال، مؤكدين دعمهم للجهود المبذولة من قبل السلطة المحلية لتحقيق الاستقرار وتقديم الخدمات للمواطنين.

إحاطة لجنة معالجة قضايا الموظفين المبعدين بشأن مظاهر التجمهر والاحتشاد

عدن/ خاص

أصـدرت لجنة معالجة قضايا الموظفين المبعدين عن وظائفهم في المحافظات الجنوبية، امس، إحاطة بشأن مظاهر التجمهر والاحتشاد أمـام مقر اللجنة في مديرية خـور مكسر بالعاصمة المؤقتة عـدن، فندت فيها سير عمل اللجنة فيما يتعلق بآخر الاجـــراءات حـول المعالجات المتخذة لحل قضايا المبعدين، حيث استعرضت الإحاطة مايلي:

-وفـقـا لـقـرار فخامة الرئيس عبدربه منصور هـادي رئيس الجمهورية رقـم 2لـعـام2013 أنشئت لجنة معالجة قضايا الموظفين المبعدين عن وظائفهم بالمحافظات الجنوبية وقد حدد القرار الأسـس والاختصاصات والصلاحيات ومعايير معالجة قضايا المبعدين بالمحافظات الجنوبية.

-نصت المادة 2 من القرار رقم 2 لـعـام2013 على أسس المعالجة وهي كالتالي :--

-يـكـون نـطـاق عمل اللجنة الادعـــاءات بالانتهاكات التي وقعت على العاملين في المجال المدني والامني والعسكري للفترة مـن 1990 وحـتـى صـدور قـرار الانشاء للجنة عام 2013.

وهنا نود الإحاطة بما يلي:--

-إن اختصاص اللجنة مرتبط ارتباطا صارما بالنطاق المكاني وهـي الانتهاكات التي حدثت بالمحافظات الجنوبية فقط ولا يتعداها إلى أي محافظة أخرى من محافظات الجمهورية بحسب النطاق المكاني الـوارد حصرا في القرار.

-ان اختصاص اللجنة مرتبط ارتباطا صارما بالنطاق الزمني وهو هنا الانتهاكات التي حدثت بسبب حرب صيف 94 باسبابها المباشرة وغير المباشرة ولا يتعداها إلى أي مراحل سابقة أو لاحقة .

وقـد لاحظت اللجنة مؤخرا التدافع والاحتشاد والتجمهر امام مقر اللجنة لاعداد كبيرة من المواطنين، واتضح للجنة الحقائق التالية بشأنهم:

-لوحظ قـدوم اعـداد كبيرة من المواطنين وبمباينة اوضاعهم وبياناتهم في النظام الآلي للجنة اتضح أن 90 %مـن هـؤلاء ليس لديهم أي مظلمة في اللجنة ولم يتقدموا بتظلماتهم أمام اللجنة منذ انشائها وحتى اللحظة وقد تدافعوا واحتشدوا بعد بدء عملية سريـان المعالجة وسداد المستحقات وهـؤلاء على مايبدو سـاورهـم الشك وانـعـدام الثقة بعمل اللجنة ولما ظهرت مخرجات اللجنة بالمعالجة والتسويات المالية عادوا لتقديم ملفاتهم بأمل معالجتها من اللجنة .

-لـوحـظ أن البعض قـدم إلى اللجنة مع أن اسماءهم وردت بـالـقـرارات الرئاسية واحيلت للتنفيذ وصار محل التنفيذ وزارة المالية/ ممثلة باللجنة الفنية وإن كان ثمة إشكالية في بعض الأسماء أو الارقـام او النقص في الاسماء وتحديدا -الاسماء الثلاثية-او الارقام العسكرية وتشابهها لدى البعض فإن ذلك موضوع معالجة بـين اللجنة الـرئـيـس (لجنة المعالجة) واللجنة الفنية ونقوم يوميا بالمراجعة مع اللجنة الفنية وقـد تـم تكليف مبرمج اللجنة بالعمل مع اللجنة الفنية وبنك القطيبي لتصويب البيانات اولا باول لمعالجة اي نواقص أو اختلافات والامر هنا لا يستدعي التدافع والتحشيد وانما المطلوب الصبر والتفهم وسينال كل مبعد مقيد باللجنة حقوقه بحسب الـقـرارات الرئاسية وقد انجزت اللجنة الفنية العديد من القرارات وتم سداد المستحقات وماتبقى وظهر في القرارات الرئاسية سيأخذ حقه بالتنفيذ وهي مسألة وقت لا غير.

-لوحظ أن البعض ومن خلال بعض التعميمات والتوجيهات يستدعي ويطالب من المواطنين الاحتشاد والتجمهر امـام مقر اللجنة وعدم المغادرة الا بسداد المستحقات وبتتبع حالات هؤلاء يتضح جليا إن هؤلاء متقاعدون أو قوى عاملة ومرتباتهم ضئيلة ويـطـالـبـون بـرفـع مرتباتهم ومعاشاتهم (ورفـــع المرتبات والمـعـاشـات) لايـنـدرج ضمن اختصاص اللجنة وانما ينعقد للجهات المختصة في الـدوائـر المدنية والامنية والعسكرية ذات العلاقة بمواقع اعمالهم.

-إن اللجنة وهي تمارس مهامها طبقا لاحكام القرار الجمهوري 2لـعـام2013 الخاص بمعالجة قضايا الموظفين المبعدين عن وظائفهم بالمحافظات الجنوبية إنما تمارس مهامها وصلاحياتها واختصاصها طبقا والاحـكـام والضوابط والمعايير الـواردة فيه نصا وروحـا وبالتقيد الصارم بمتطلبات المعالجة طبقا للزمان العام (90 إلى العام 2013) والمكان (المحافظات الجنوبية).

لقد قدم إلى اللجنة متظلمون لهم تظلماتهم من المنعطفات السابقة التي مر بها الجنوب احـداث قحطان/ سالمين ومن إليها واحـداث يناير86م وهولاء جميعا يطالبون مـن اللجنة معالجة اوضـاعـهـم واللجنة وبحسب احكام قرار انشائها غير مختصة بمعالجة هذه المظالم لانها خارج سياق نطاق المعالجة الزمني والمكاني الموضح تفصيلا في احاطتنا هذه .

ولمعالجة هذه المظالم السابقة للعام ,,90م فـأن الامـر يتطلب مطالبة الجهات المختصة باصدار قـرار صريـح/ خـاص ينص على معالجة هذه التظلمات..

أمـام اللجنة معالجة الفئات التالية:--

-من احيلوا الى التقاعد المبكر قبل نهاية مدتهم القانونية (التقاعد المبكر / العمالة الفائضة).

-من احيلوا الى التقاعد بحلول أحـــد الاجـلـيـن (المتقاعدين في الـسـلـك الأمـنـي والمـدنـي والعسكري)..

-مـعـالـجـة أوضـــاع الموظفين والعاملين في الوحدات التي تم خصخصتها ولم تعالج أوضاع موظفيها .

-المنقطعين في السلك الأمني والمدني والعسكري .

وقـد كـان من اللجنة معالجة نحو 62 الف تظلم من تظلمات المـوظـفـين المـبـعـديـن واحيلت للتنفيذ بعد إقرار التعزيز المالي من الحكومة وفقا لقرار مجلس الوزراء رقـم 28لعام 2023 ومـازال أمام اللجنة معالجة بقية التظلمات العسكرية والأمنية والمدنية التي قيدت أمام اللجنة وتتوافق ومعايير المعالجة ولن تتخلى اللجنة عن المعالجة وعن التظلمات وستقوم بواجبها بحسب قرار انشائها. وتطمئن اللجنة جموع الموظفين بأن كل التظلمات ستأخذ دورتها في المعالجة فقط المطلوب من الجميع التعاون مع اللجنة وبما يكفل معالجة كل التظلمات وليس صحيحاً أن بعض التظلمات سقطت/ وبعضها اغفل/ وبعضها جرى استبعادها.. هذا الكلام عار من الصحة ولا يتوافق ومهنية أعضاء اللجنة ورسالتهم لكن ثمة من يعمل بخلاف ماتقتضيه مصلحة المبعدين ولا نعلم السبب والمتسب.

ودعت اللجنة الإخوة المبعدين إلى الوقوف مع اللجنة حتى تنجز قضاياهم المتبقية وان لا يسمحوا لأحـد بجرهم خـارج مصلحتهم وحقوقهم كما تدعو الجمعيات ذات العلاقة وهي الهيئة العسكرية العليا/ ومجلس التنسيق الاعلى للمتقاعدين والمبعدين قسرا/ والمنظمات والجمعيات المدنية للمتقاعدين، أن تقف وتساهم بدورها في إيصال رسالة اللجنة واختصاصها إلى المبعدين كل فيما يخصه والنزول إلى مقر اللجنة لايضاح الصورة للاخوة المتواجدين أمام اللجنة لاننا حقيقة اغلقنا مقر اللجنة مؤقتا لعدم قدرتنا على التعاطي مع كل الجموع المحتشدة وبشكل يومي أمام مقر اللجنة.

صادر عن لجنة معالجة قضايا الموظفين المبعدين عن وظائفهم في المجال المدني والامني والعسكري بالمحافظات الجنوبية، القاضي/ نـورا ضيف الله قعطبي، عضو اللجنة وناطقها الإعلامي.

محافظ الضالع يتفقد مستشفى السلام في قعطبة ويزور مخيم النازحين

الضالع / نجيب العلي :

قام اللواء الركن علي مقبل صالح محافظ محافظة الضالع بزيارة تفقدية الى مستشفى السلام العام في مديرية قعطبة.

وخلال الزيارة قام محافظ المحافظة بقص شريط الافتتاح لغرفة العمليات في المستشفى، بعد اعادة صيانتها وتأهيلها التأهيل الطبي المناسب ، بتمويل من جمعية الهلال القطري.

حيث طاف محافظ المحافظة بأقسام المستشفى المختلفه، مستمعا الى شرح مـن قبل إدارة المستشفى عن مستوى الخدمات الصحية والطبية المقدمة للمرضى .

وأشاد اللواء مقبل بالجهود الجيدة التي تقوم بها إدارة المستشفى والعمال، والطاقم الطبي في المستشفى، من خـدمـات جليلة، تسهم في خدمة المرتادين من المرضى ، وتخفف من معاناتهم الصحية والمادية.

وفي سـيـاق منفصل، قام محافظ المحافظة بجولة تفقدية الى مخيمات النازحين في مديرية قعطبة، واطلع من قيادة السلطة المحلية بالمديرية عن أحوال وأوضاع النازحين في المخيم، وحجم الخدمات الإنسانية المقدمة لهم.

وفي خـتـام الـزيـارة، أكـد الـلـواء مقبل عـلـى ضرورة تقديم المساعدات الإنسانية، والـحـرص عـلـى ايـصـالـهـا للنازحين، ومتابعة احوالهم المعيشية ، من خـلال تأمين الحصول على الغذاء وتوفير الرعاية الصحية الكاملة.

رافـق محافظ المحافظة في زيـاراتـه بكر مانع مدير عام مديرية قعطبة، والدكتور اياد صالح عبدالله مدير عام مكتب الصحة والسكان وعـدد من قيادات المكتب التنفيذي في مديرية قعطبة.